انعكاسات الأطروحات النظرية النسوية على خطاب اتحاد المرأة الأردنية

اعداد

د. عطاالله صبح العون

استاذ مساعد

الملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى بحث وتحليل انعكاسات الأطروحات النظرية النسوية على خطاب اتحاد المرأة الأردنية في دعم المرأة وتمكينها في المملكة الأردنية الهاشمية، وجاءت الدراسة بعنوان: انعكاسات الأطروحات النظرية النسوية على خطاب اتحاد المرأة الأردنية ، وقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة، ونتائج، وتوصيات ، حيث تناول الفصل الأول: المفاهيم والنظريات النسوية ، وتمحور الفصل الثاني حول: تجليات النظريات النسوية في خطاب اتحاد المرأة الأردني لتمكين المرأة.، واستنادًا إلى ما تم تناوله بكل من المبحثين الأول والثاني ركز المبحث الثالث على: نجاحات ومعوقات التمكين السياسي للمرأة الأردنية، وفي سبيل ذلك اتبعت الدراسة النهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج التاريخي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أهمها أن اتحاد المرأة الأردني حقق عددًا من النجاحات على مختلف الأصعدة، كما واجه الكثير من المعوقات، أهمها ترسخ النظرة التقليدية تجاه المرأة، وأوصت الدراسة بعددٍ من المقترحات لتذليل هذه العقبات أهمها ضرورة وضع قضية تمكين المرأة على الأجندة السياسية للحكومة والمعارضة على حد سواء.

الكلمات الدالة: النظرية النسوية– الحركة النسوية– اتحاد المرأة الأردني– تمكين المرأة.

ISSN: 2788-7235 ISSN: 2788-7243

Abstract

This study aims mainly to research and analyze the reflections of feminist theoretical theses on the discourse of the Jordanian Women's Union in supporting and empowering women in the Hashemite Kingdom of Jordan, and the study was entitled: The repercussions of feminist theoretical theses on the discourse of the Jordanian Women's Union, the study was divided into an introduction, three sections, a conclusion, results, and recommendations, where the first chapter dealt with: feminist concepts and theories, and the second chapter centered on: Manifestations of feminist theories in the discourse of the Jordanian Women's Union for Women's Empowerment., Based on what was addressed in each of the first and second sections, the third section focused on: successes and obstacles to the political empowerment of Jordanian women, and for this purpose the study followed the descriptive analytical approach along with the historical approach, The study concluded with a set of findings and recommendations, the most important of which is that the Jordanian Women's Union has achieved a number of successes at various levels, and faced many obstacles, the most important of which is the consolidation of the traditional view towards women, and the study recommended a number of proposals to overcome these obstacles, the most important of which is the need to put the issue of women's empowerment on the political agenda of the government and the opposition alike.

Keywords: Feminist theory – feminist movement – Jordanian Women's Union – women's empowerment.

مقدمة.

عرف المجتمع الدولي خلال التسعينيات من القرن الماضي موجة من التغيرات والتطورات والإصلاحات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كان محورها تعزيز حقوق الإنسان وترسيخها، ومنها حقوق المرأة ، وإقرار حقها في الممارسة الديمقراطية الهادفة إلى إرساء ثقافة المساواة بين الجنسين في كل مجالات الحياة ، وبخاصة المجال السياسي، تحقيقًا للتنمية الإنسانية الشاملة، ووضع حد للثقافة الأبوية المتجذرة في العديد من المجتمعات الإنسانية. وإن كان الاهتمام العالمي بقضايا المرأة قد تزايد في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، فإنه لم يتجاوز مستوى المؤتمرات والتوصيات، وذلك حتى بداية القرن الحادي والعشرين حين بدأ ذلك الاهتمام يأخذ شكل قوانين، وإجراءات إدارية، وآلياتعملية للمشاركات السياسية الحقيقية.

وقد بدأ نضال الحركة النسائية في الأردن في أوائل الخمسينيات للمطالبة بمنح المرأة حقها في الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية والنيابية كجزء من نضالها الوطني العام، حيث مع تصاعد عمليات التغيير والإصلاح أصبح من الضرورة انتقال المرأة من دورها الثانوي الذي يقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية إلى دورٍ حقيقي فعال، وإن كانت قد ظهرت في هذا الإطار إشكالية محورية حول الدافع وراء تمكين المرأة في المجتمعات العربية، حيث برز اتجاهان مختلفان؛ أحدهما يتعلق بارتباط الاهتمام بإطار الإصلاح الداخلي والحاجة الملحة لذلك، واتجاه آخر يرى أن الإصلاح مفروضًا من الخارج [63] .

وقد حاولت العديد من النظريات النسوية أن تستدعي مظاهر التفاوت المختلفة بين الرجل والمرأة في المجتمعات البشرية الحديثة إلى الساحة العلمية التنظيرية التي ظهرت مع بدايات الثورة الصناعية، وارتبطت بالأساس بالمجتمعات الغربية، وقوة الحركات النسوية في تلك المجتمعات. وقد بدأت تلك النظريات خطواتها الأولى بالنظرية النسوية الليبرالية Liberal Feminist Theory، وانتهت بنظريات ما بعد الحداثة Theories of postmodernism، حيث أضافت كل نظرية

---

[63] كهينة جربال، التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر، تونس والمغرب)، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، 2015، ص ص 225، 226.

على غيرها من النظريات أطرًا جديدة ساعدت في التطور العام للمدخل النسوي في التعامل مع المرأة عبر العالم. فلم تنشأ النظريات النسوية في سياقاتها المختلفة مرة واحدة بصورة كاملة من حيث التشكل والقدرة على التعامل مع واقع المرأة، بل تطورت وفقًا للسياقات الاجتماعية والزمنية المختلفة التي عاصرتها[64].

هناك ارتباط كبير في العلاقة بين التوجهات النسوية بمدارسها المختلفة والخطاب الذي تبنته الحركة النسوية في الأردن، لما لهذه العلاقة من تأثيرات على أهداف وتوجهات اتحاد المرأة الأردني، حيث إن المنطلقات النظرية التي أنتجتها المدارس الفكرية المختلفة كان لها دور بارز في تطور خطاب الاتحاد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي السياق ذاته عمل اتحاد المرأة الأردني منذ بداية تأسيسه على تغيير المفاهيم التي تدور في المجتمعين الأردني والعربي عن المرأة، والنظرية النسوية، وكافة الحقوق والحريات التي يجب أن تتمتع بها المرأة العربية بصفة عامة، والمرأة الأردنية بصفة خاصة، واستطاع الاتحاد الأردني خلال فترة وجيزة أن يبرز صورتها، ويثبت حضوره؛ وذلك من خلال قيامه بالعديد من الأنشطة النسائية التي أصبحت منتشرة في كافة المحافظات؛ إذ أنه قام في البداية بتوجيه خطاب إلى النساء الأردنيات ليعلن عن أهداف الاتحاد، وإمكانياته، وغاياته في دعم وتمكين المرأة في كافة المجالات، وكان يتم الترويج لذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة، وحرص الاتحاد على وضع العديد من الاستراتيجيات والسياسيات التي تدعم الأهداف التي تم تأسيس هذا الاتحاد من أجلها.

أهمية الدراسة:

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في معالجة قضية من القضايا المحورية في الأجندات الوطنية؛ وهي قضية تمكين المرأة الأردنية وتأثير الأطروحات النظرية النسوية على خطاب اتحاد المرأة الأردنية في سبيل ذلك ؛ حيث يعد مصطلح تمكين المرأة أحد أهم المفاهيم المستحدثة التي يتم تداولها وتوظيفها بكثرة في العديد من المجالات والحقول المعرفية، وتدور حوله خطابات النخب السياسية في العقود الأخيرة، ويحتل مساحة كبيرة من الحراك الدولي، وذلك من خلال دراسة

---

[64] عصام عبد الباسط زيدان، النظرية السياسية النسوية، دراسات وتقارير، 5 نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع 2021/11/20، متاح على الرابط التالي: http://www.lahaonine.com/articles/view/51547.htm

خطابات اتحاد المرأة الأردني، والذي يهدف إلى تمكين المرأة، والتكيُّف مع التغيرات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى قياس مدى حرية المؤسسات المدنية في القيام بأدوارها، باعتبار أن هذه المؤسسات تمثل وسيطًا بين المواطنين والدولة، وقنوات مهمة لتقديم الخدمات، وتنفيذ البرامج التنموية، والتأثير في السياسات القائمة.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

يحظى موضوع تمكين المرأة سياسيًّا واجتماعيًّا باهتمام المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، ويشغل فكر الكثير من الباحثين والدارسين، باعتبار أن إشراك المرأة في الحياة السياسية أحد أهم شروط النظم الديموقراطية، وينعكس بدوره على مؤشر التنمية بصفة عامة، والتنمية السياسية بوجه خاص، وفي محاولةٍ للباحث بربط النظرية بالواقع تمثل السؤال الرئيس لموضوع الدراسة في:

إلى أي مدى تنعكس أطروحات النظريات النسوية على خطاب اتحاد المرأة الأردني؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية أخرى:

1. إلى أي مدى أثرت النظريات النسوية في خطاب اتحاد المرأة الأردني؟ وإلى أى مدى أثر خطاب الاتحاد في تحقيق تقدم على مستوى قضية تمكين المرأة الأردنية؟
2. هل أدى هذا الأثر إلى نجاح أم فشل سياسات تمكين المرأة ؟؟
3. ما هي مؤشرات التمكين السياسي بالنسبة للمرأة الأردنية؟
4. ما هي العقبات التي تعترض سبيل قضية تمكين المرأة الأردنية؟ وما هي السبل إلى تذليلها؟
5. كيف يمكن تفعيل دور اتحاد المرأة الأردني في تمكين المرأة بشكل أكبر؟

فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية رئيسية، هي: **إن خطابات اتحاد المرأة الأردني لها تأثير فعال في تعزيز التمكين السياسي للمرأة الأردنية. ويتفرع من الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية هي:**

1. إن خطابات اتحاد المرأة الأردني لها تأثير فعال في قضية تمكين المرأة الأردنية

2. إن اتحاد المرأة الأردني نجح في تحقيق مؤشرات التمكين السياسي للمرأة الأردنية
3. إن اتحاد المرأة الأردني نجح في تذليل العقبات التي تواجه قضية تمكين المرأة الأردنية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة.

تقوم الدراسة على تحليل خطاب اتحاد المرأة الأردني من أجل الوقوف على مدى تأثيره في تعزيز قضية تمكين المرأة في المجتمع الأردني في إطار مكاني وزماني محدد، وهو:

الإطار المكاني للدراسة: ستكون تلك الدراسة دراسةً للحالة الأردنية بوصفها دولة عربية متأثرة بالعمليات الإصلاحية التي تشهدها المنطقة، وتحديدًا منظمة اتحاد المرأة الأردني في محافظات (عمان/ السلط/ الزرقاء/ أربد/ المفرق)، وتم تقسيم مفردات العينة إلى (مديرين وموظفين في اتحاد المرأة الأردني)، وعينة من العملاء المترددين على خمسة أفرع هي: (محافظة عمان/ محافظة السلط/ محافظة الزرقاء/ محافظة أربد/ محافظة المفرق).

الإطار الزمني للدراسة: تبدأ الحدود الزمنية للدراسة من عام 2000 الذي شهد إعلان الأهداف الإنمائية للألفية (2000- 2022).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل خطابات الاتحاد فيما يتعلق بمجال تمكين المرأة سياسيًا بالاعتماد على قراءة وتحليل الوثائق الصادرة عن قيادات الاتحاد، إلى جانب النهج التاريخي في تتبع مراحل التطور التاريخي للحركة النسائية وخطاب اتحاد المرأة الأردني

كما اعتمد الباحث على إجراء بعض المقابلات مع رئيسة الاتحاد، وكذلك مع أهم العناصر القيادية المتواجدة به.

وتتناول الدراسة تجليات النظريات النسوية في خطاب اتحاد المرأة الأردني في سبيل قضية التمكين السياسي للمرأة، من خلال ثلاثة مباحث على النحو كالآتي:

المبحث الأول: المفاهيم والنظريات النسوية.
المبحث الثاني: تجليات النظريات النسوية في خطاب اتحاد المرأة الأردني لتمكين المرأة.
المبحث الثالث: التمكين السياسي للمرأة الأردنية (نجاحات ومعوقات).

المبحث الأول : المفاهيم والنظريات النسوية

تنطلق الدراسة في محاولة لقياس مدى تأثر خطابات اتحاد المرأة الأردني بالنظريات النسوية السائدة، وأثر ذلك على قضية تمكين المرأة الأردنية من خلال خطابات إتحاد المرأة الأردني، ومن ثم لابد لنا في البداية من عرض للنظريات النسوية السائدة، والتعرف على مفاهيمها ومدارسها ، للوقوف على مدى تأثيرها في إثراء خطاب اتحاد المرأة الأردني في سبيل تحقيق تمكين المرأة الأردنية.

أولًا: مفاهيم الدراسة:

النسوية" Feminism:

يستند التعريف العام للنسوية إلى الاعتقاد بأن المرأة لم تحظى بالمساواة مع الرجل لأي سبب غير كونها أنثى، وأنه يتم تنظيم حياتها وتحديد حقوقها وواجباتها حسب رؤية الرجل وتصوراته هو. وتتعدد تعريفات "النسوية"؛ فيعرفها معجم أوكسفورد بـ "الاعتراف بأن للمرأة حقوقًا وفُرَصًا مساوية للرجل، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية". أما النَّسَوية الكندية الشهيرة، لويز توبان، فتعرفها تعريفًا بعيدًا كل البعد عن التعريف القاموسي، فالنسوية عندها هي: "انتزاع وعي فردي بدايةً، ثم جمعي متبوع بثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية محددة".

ومن أهم رواد الحركة النسوية **سيمون دي بوفوار** وهي فيلسوفة وأديبة ومحللة اجتماعية، وإحدى أهم المناضلات في العالم، لكنَّ شهرتها الأكبر كونها صاحبة كتاب "الجنس الآخر" الذي تعرضت فيه لاضطهاد المرأة عبر التاريخ. وهناك **جيرمين غرير**، وهي أيضًا إحدى أهم النسويات في العالم، واشتهرت بعدة كتب، منها: الخصي المؤنث، الجنس والقدر... وغيرها من المؤلفات الأخرى. وقد انطلقت الحركة النسوية في العالم العربي من مصر؛ حيث تأسس الاتحاد النسائي المصري عام 1923، وحضرت رئيسة الاتحاد الدولي للحركة النسوية في العالم إلى مصر لمساعدة المصريات في بناء التنظيم ودعمه، ومن النسويات في العالم العربي **هدى شعراوي**

وصفية زغلول، إضافة إلى العديد من المناضلات واللاتي تم اتخاذهنّ كرموز للنضال النسوي كجميلة بوحريد وليلى خالد[65].

الخطاب Discourse:

هناك العديد من التعريفات له، ومنها تعريف هاريس بأن: الخطاب وحدة لغوية ينتجها الباحث (المتكلم)، وتتجاوز أبعاد الجملة أو الرسالة. ويعرفه بنفيست بأنه: وحدة لغوية تفوق الجملة، تولد من لغة جماعية. وعرفه أيضًا بأنه: "منطوق أو فعل كلامي يفترض وجود راوٍ ومستمع، وعند الأول فيه نية التأثير في الآخر بطريقة معينة".

وبصفة عامة يمكن تعريفه "بأنه حدث تواصلي معين، يأتي بصيغة مكتوبة أو منطوقة للتفاعل، بل يتمكن الخطاب من أن يصف التعابير غير المنطوقة، مثل الرسوم والصور والإيماءات ...إلخ".

الخطاب السياسي (الرسمي):

يُعَدُّ الخطاب السياسي هو أكثر الخطابات ذات الصلة بمسألة الأيديولوجية؛ ذلك لأن الأيديولوجيات هي حزمة من المعتقدات والتوجهات الأساسية التي قد تنتج عنها تمثيلات اجتماعية في هيئة جماعات منظمة أو غير منظمة، رسمية أو غير رسمية، ومن ثم فإن الخطاب السياسي هو بمنزلة وعاء التعبير عن هذه المعتقدات، أو هو موقع المعارك الفكرية التي تنشأ نتيجة لتعدد الأيديولوجيات الفكرية واختلافها، فيكون هناك الخطاب الليبرالي، والماركسي، والسلفي.... وغيرها، ويتناول كل خطاب من أيديولوجية معينة آراءً قد تتباين حول القضية الواحدة[66]. وأحد التعريفات الحديثة للخطاب السياسي، التي تُعبر عنه كما يرد في البحث، أنه "مصطلح يستخدم لتعيين جملة التصورات النظرية والمفاهيم والمقترحات المنتظمة في إطار منطقي حول الواقع السياسي في مجتمع ما في إطار تاريخي محدد، والأفق المطروح لمعالجة مشكلاته، وتحديد طبيعة علاقاته بالبيئة الإقليمية والدولية"[67].

---

[65] عبد الرحمن ناصر، ما هو مفهوم النسوية Feminism؟، مركز المساواة لدراسات المرأة، تاريخ الاطلاع 2022/2/2، متاح على الرابط التالي: http://musawasyr.org/?p=10227

[66] Dijk، **OP. Cit**، P.46.

[67] محمد سيد أحمد اليمني، الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية، دراسة تحليلية لأفكار بعض رموز الطبقة الوسطى، **رسالة دكتوراه**، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2005، ص 13.

تمكين المرأة (Women 's empowerment)[68]:

ظهر هذا المفهوم في الثمانينيات من القرن الماضي، وأصبح من المفاهيم المحورية في دراسات النوع الاجتماعي، ويوجد إجماع على أنه يعني "اكتساب المرأة القدرة على استخدام الموارد المتاحة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في حياتها بما يمكنها من تحديد مصيرها، وتحقيق مصلحتها"، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن، وتعظيم مكانتهن ودورهن في المجتمع، ومشاركتهن في الحياة العامة، وبالتالي هناك إجماع على أن مدخل التمكين ينطوي على بناء القدرات، وزيادة الوعي لدى المرأة وتعزيزها لتصبح قادرة على الإنتاج في الحياة، ومواجهة مشكلاتها[69].

مؤشرات قياس تمكين المرأة:

لمفهوم تمكين المرأة مؤشرات قابلة للقياس وضعتها منظمة الأمم المتحدة لقياس مدى تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة، لخصتها الباحثة "عائشة التايب" فيما يلي:

* الاعتماد على الذات في المجال الخاص وخارجه.

* تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال السعي للنفاذ لمصادر التمويل كالحصول على القروض والمساعدات الفنية والإدارية لإقامة المشاريع الخاصة في القطاعات المختلفة.

* المشاركة الواعية والفعالة للمرأة في إدارة شئون الأسرة والمجتمع عبر السعي للتمثيل المباشر وغير المباشر في دوائر صنع القرار على المستويين الحكومية وغير الحكومية.

* حصول المرأة على أرقى درجات المعرفة والمهارات المختلفة في مجال قيادة الأسرة والمشروعات الاقتصادية الخاصة.

* إلمام المرأة بحقوقها القانونية والتشريعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[70].

التمكين السياسي للمرأة (Political empowerment):

هو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة، وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع[71]. وتتعدد

---

[68] رويدا المعايطة وآخرون، **النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي**، القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2010، ص 22.

[69] كهينة جربال، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[70] عائشة التايب، **مرجع سابق**، ص 126.

تعريفات التمكين السياسي للمرأة، وتعرفه الباحثتان "**ريا حفار الحسن، ولمياء المبيض بساط**" بأنه"عملية ديناميكية تتأثر وتؤثر ببيئتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولضمان نجاح هذه العملية يجب توافر عدة شروط أهمها محو الجهل والأمية، توفر الفرص والخيارات، ضمان الحق في الاختيار، إرساء الوعي بأهمية وضرورة ممارسة هذا الحق"[72].

ثانيًا: مدارس ونظريات الفكر النسوي.

1. النسوية الإصلاحية الليبرالية (الفردية) Liberal/Individual Feminism:

تعتبر هذه المدرسة امتدادًا للثورة الفرنسية 1789م في القرن الثامن عشر، والتي عرفت بحركة التنوير، وظهرت من خلال تعاون "ستيوارت مل" و "هربرت تايلور"[73].

. وتعتبر النسوية الليبرالية أقلّ المدارس النسوية تعصبًا؛ حيث تعتمد هذه الحركة بالأساس على فكرة أن الرأسمالية قادرة على إعطاء المرأة حقوقها، وتعمل هذه المدرسة بشكل "إصلاحي" تمامًا، وتناضل من أجل قوانين مساوية بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات؛ حيث يقوم هذا الاتجاه في النظرية النسوية البسيطة على أن جميع الناس خلقوا متساوين، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس. ويرتكز المذهب النسائي الليبرالي على المعتقدات التي جاء بها عهد التنوير، والتي تنادي بالإيمان بالعقلانية، وأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة، والإيمان بالتعليم كوسيلة لتغيير المجتمع، والإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية. وبناءً على ذلك فإن حقوق الرجال لابد أن تمتد لتشمل النساء أيضًا[74].

---

(71) مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، التمكين السياسي للمرأة المصرية.. هل الكوتا هي الحل؟، تاريخ الاطلاع 2022/6/2، متاح على الرابط التالي: http://www.maatpeace.org/arabic/details، 2013/12/1.

(72) ريا حفار الحسن، لمياء المبيض بساط، التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية**، جمهورية مصر العربية، 22- 24 مارس 2010، ص 2.

(73) رانيا كمال، اتجاهات فكرية في النظرية النسوية، **مجلة عود الند**، العدد 86، تاريخ الاطلاع 2021/1/20، على الرابط التالي: https://www.oudnad.net/spip.php?article860

(74) السيد حنفي عوض، **الحركات النسائية العمالية وتحديات سوق العمل ودراسات في علم الاجتماع النسوي**، 2001، ص 72.

ومن ثم فإن الهدف الأساسي في الاتجاه النسوي الليبرالي هو المناداة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة[75].

. 2.النسوية الماركسية والاشتراكية Socialist& Marxism Feminism:

يتبنى هذا التيار وجهة نظر طبقية تجاه الأمر؛ حيث ترى الماركسية التقليدية أن سبب اضطهاد النساء، وتسليط الظلم عليهن متأصل في النظام الاقتصادي الاستغلالي، وأنه بالنسبة لها يجب إزالة الرأسمالية من أجل تحرير المرأة، فالنسويات الاشتراكيات لا يرغبن في تحرير ملكية وسائل الإنتاج فحسب، وإنما أيضًا إلى تغيير النظام الاجتماعي الأبوي إلى نظام ذكوري/ أنثوي يقوم على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، وهن بذلك يتقاسمن المفهوم الماركسي التقليدي للطبيعة البشرية ومفاده أن؛ حرية الفرد مرتبطة بحرية النشاط الإنتاجي، كما يرون أن الطبقة مظهر أساسي من مظاهر الاضطهاد والاستغلال[76].

وبناءً عليه، لم ترفض النسوية الاشتراكية قضايا الاتجاه الفردي الليبرالي الخاصة بالحرية والمساواة، ولكنها اعترضت فقط على تطبيق مفاهيم القيمة والدور على أفراد منفصلين اجتماعيًّا عن حياتهم ككائنات اجتماعية، ويدركون فقط بوصفهم أفرادًا مستقلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية.

3. النسوية الراديكالية Radical Feminism:

تُعَدُّ النسوية الراديكالية مدرسة أمريكية بالأساس ، وقد بدأت في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، وارتكزت أفكارهن على التأكيد إما على النواحي البيولوجية أو على النواحي النفسية، وارتأين أن هناك ما يمكن أن يُسمى بالخصائص الكونية أو العالمية للنساء[77].

ويقف أنصار هذا التيار على الطرف المقابل لموقف أنصار النسوية الليبرالية؛ حيث يرى هذا الاتجاه أن الدولة ليست محايدة، بل هي "أبوية"، وأن الاختلافات البيولوجية تعتبر أساس تفاوت

---

[75] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكونية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص 339.

[76] المرجع نفسه، ص ص 48-49.

[77] Vincent. Andrew, Modern Political Ideologies, Oxford، Wiley Bookwell, 2010، p.172-177.

النوع. وينطلقن من الاعتقاد بأن الرجال هم المسئولون عن استغلال النساء، وفي نفس الوقت هم المنتفعون من هذا الوضع، فالبطريركية وهي إحدى القضايا المحورية لهذه الإتجاه تعني " الأب الرئيس" أي الهيمنة المنهجية للذكور على الإناث في المجتمع- ؛ حيث ترى أن البطريركية ظاهرة شاملة انتشرت في جميع المجتمعات، وفي مختلف الأزمنة والثقافات، وأن العائلة هي المنبع الأول لقمع المرأة في المجتمع نظرًا لاستغلال النساء في الإنجاب وتربية الأطفال والأعمال المنزلية، والحيلولة دون وصولهن إلى مواقع السلطة والتأثير في المجتمع[78].

ويُعد هذا التيار أكثر تيارات النسوية تعصبًا للمرأة ؛ حيث يرى أن المشكلة في الأساس هي أنَّ الرجال يحاولون دائمًا السيطرة على كل شيء منذ بداية التاريخ، وعلى المرأة أن تناضل من أجل حقوقها المنهوبة، وقد تطورت فكرة نضال المرأة لدى هذا التيار إلى حد اقتراح أن تنفصل النساء تمامًا عن مجتمع "الذكور"، ويُقمن مجتمعًا خاصًا بهن بمعزل عن الجنس الآخر، باعتبار أن المرأة مضطرة إلى حالة عداء دائم مع الرجل[79]. ولكن يجب التمييز بين خطين فكريين مختلفين في إطار النسوية الراديكالية:

الأول: يرى أن دور المرأة التابع والضعيف ناتج من فكرة البطريركية والقوانين والتشريعات الذكورية التي تحد من تحكم المرأة في جسدها ، وفكرة التقسيم الأول لأدوار العمل الذي ربط المرأة برعاية الأطفال والأعمال المنزلية ، وأن المرأة مستمرة بهذا الدور ما دامت مستمرة في عملية الإنجاب.

الثاني: يرى أن التكوين البيولوجي للمرأة ليس عيبًا في حد ذاته، وإنما العيب فيما ما تضفيه التقاليد والثقافة والمجتمع على هذا التكوين، وقد حظي هذا الخط بقبول واسع عند كل من الاشتراكيين والليبراليين[80].

فالنسوية الماركسية تشترك مع النسوية الراديكالية في أن جذور إخضاع المرأة موجودة في بنية المجتمع من خلال النظام الأبوي ، ولكن من منظورين مختلفين للحل[81].

وبالنسبة للاشتراكية؛ أن سيطرة الرجل (الزوج والأب) على المرأة في إطار الأسرة يوازيه استغلال الرجل للمرأة في الاقتصاد الرأسمالي الذكوري.

---

[78] كهينة جربال، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[79] عبد الرحمن ناصر ، **مرجع سبق ذكره**.

[80] رانيا كمال، **مرجع سبق ذكره**.

[81] كهينة جربال، **مرجع سابق**، ص 50.

وبالنسبة للبرالية؛ تقوم على فكرة المطالبة بالمساواة بين الجنسين، وأنه لا ينبغي الحرمان من المساواة بسبب نوع الجنس، وهو نفس ما تراه الرديكالية مع الاختلاف في السبب وطريقة الحل.

4. نسوية ما بعد الحداثة Post-modernism :

يُعَدُّ فوكو Foucault هو الأكثر تأثيرًا في هذا السياق، ويلاحظ أن المنهج النسوي المتأثر بفكر ما بعد الحداثة يميل إلى الشك في العملية الأيديولوجية التي تضع الرجل والمرأة في فئتين منفصلتين متضادتين؛ فهو يرفض فكرة تقسيم (ذكر وأنثى) أو (رجل وامرأة)؛ لأنه في اعتقادهن تقسيم اصطناعي يهدف إلى هيمنة التصور الذكوري للعالم على التصور الأنثوي، ويتجلى ذلك في التجاهل التام للجنس الأنثوي في العلاقات الدولية كالقول برجال الدولة، وليس نساء الدولة إلى غير ذلك[82]. أي أن هذا الاتجاه يرى أنه يجب تنحية قضية الجنس والنوع جانبًا من على طولة الحوار، وأن يقتصر الحديث على الحقوق والواجبات المتساوية لكل أفراد المجتمع. وانصب اهتمام كُتّاب هذه المرحلة على نقد المنجز النسوي، ورفض فكرة أن النسوية قد حققت أهدافها أو أن معظمها في طريقها للتحقق، وهو ما تأسس عليه نقد ما بعد النسوية الذي تمثل في وهمها بأن أوضح أشكال القمع الجنسي قد تم تجاوزها، وأن المجتمع لم يعد أبويًّا، في حين أن النساء ما زلن يقمن- في الغالب- بالأعمال ذات الأجور الضعيفة والمؤقتة عادةً، والمكانة المتدنية، بالإضافة إلى استمرار عدم سيطرتهن على أجسادهن مثل الرجال، وذلك بفضل استمرارية الصور النمطية عن الأنوثة والجمال، كما أنهن يتعرضن لضعف التمثيل في مراكز السلطة في المجتمع. وأنه لا يجب أن ينسى أن النسوية عملت في بيئات سياسية معادية لأفكارها مثل الدول الإسلامية وما زالت تواجه معوقات كبيرة هناك، وبخاصة تلك التي شهدت تطورًا أصوليًّا باتجاه استبعاد النساء من الحياة السياسية، كما أنه أيضًا هناك رد فعل محافظ في الغرب ضد الحركة النسوية ظهر في القرن الواحد والعشرين ويجب مواجهته ؛ حيث حاولت أحزاب اليمين العودة للقيم والأفكار الأبوية المؤيدة للأسرة على حساب الأنثى، بوصفها ضمانًا للنظام الاجتماعي والاستقرار. وأن التحدي الحقيقي للنسوية الأن يكمن في تأسيس مرحلة أكثر تماسكًا وقادرة على نسف خرافة " مفهوم ما بعد النسوية" وأن الحركة النسوية يجب أن تستمر في العمل وأنها لم تفرغ من عملها بعد[83].

---

[82] عبد الناصر جندلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 340، 341.

[83] أندرو هيود، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2012، ص ص 301- 304.

5. النسوية الإسلامية:

يمكن تعريف النسوية الإسلامية بأنها: "ذلك الجهد الفكري والأكاديمي والحركي الذي يسعى إلى تمكين المرأة انطلاقًا من المرجعية الإسلامية، باستخدام المعايير والمفاهيم والمنهجيات الفكرية والحركية المستمدة من تلك المرجعية، وتوظيفها إلى جانب غيرها" [84]..

وتنظر الحركات الإسلامية- بوجه عام- إلى مفهوم النسوية على أنه مفهوم علماني لا ديني، لكنها في المقابل تقر بحقوق المرأة ، ولكن عبر تطبيق الشرع الإسلامي وضوابطه، وأن مرجعيتها في تحديد حقوق المرأة وواجباتها هي القرأن والسنة الصحيحة، ومن ثم ظهرت بعض المحاولات لمنظمات إسلامية تحاول المواءمة بين المفهوم الإسلامي والمفهوم الغربي لحقوق المرأة ، وكانت النتيجة هي الإلتقاء في بعض النقاط والتقاطع في نقاط أخرى، كما ظهرت أيضًا منظمات نسائية مسلمة لكن اتخذت من دول الغرب مقرًا وممولًا لها ، وعملت غالبًا على توجيه النقد اللاذع للتاريخ الإسلامي والتفسيرات الدينية الإسلامية السائدة.

وفي ظل هذا ظهر في بداية التسعينيات مصطلح "النسوية الإسلامية" كبديل عن للنموذج الغربي، يصبغ نفسه بالصبغة الإسلامية بدعوى " ذاتية /خصوصية مشكلات العالم الإسلامي"، من منطلق أن الإسلام أمر بإنصاف المرأة والرفق بها والمودة والرحمة معها ، إلا أنه هناك محاولات لتشويه الرسالة الروحية للإسلام والطعن في قيمها على إيدى المسلمين والغرب في آن، بل إن الأمر تحول إلى أداة لاضطهاد النساء في الكثير من المجتمعات الإسلامية ذاتها، فنجد "التقاليد الأبوية التمييزية" التي صادرت تعاليم الإسلام في كثير من المجتمعات الإسلامية . كما نجد التيارات الغربية العلمانية التي تتهم الإسلام باضطهاد المرأة وإهدار حقوقها، متجاهلين أن الإسلام أمر بإنصاف المرأة ، إلا إنه يعتمد مفهومًا غير مفهومهم ، وأن الإسلام يرفض مفهوم المساواة ويستبدله بمفهوم العدل، لأنه لا يمكن تحقيق المساواة في الأدوار في ظل وجود اختلاف بيولوجي فطري وحتمي، وإنما يمكن تحقيق العدل من منطلق مفهوم حقوق مقابل واجبات داخل كل نوع مستقل بذاته وأدواره، وأن ذك أكثر إنصافًا لاختلاف الاستعدادات البيولوجية لكل نوع ، وأنه يمكن تحقيق العدل بمعزلٍ عن مفهوم المساواة في هذا الجانب، بل إن مفهوم المساوة في ظل الاختلاف

---

[84] أماني صالح، الأبعاد المعرفية لنسوية إسلامية، النسوية والمنظور الإسلامي: آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح، القاهرة، **مؤسسة المرأة والذاكرة**، 2013، ص 10.

البيولوجي لهو الظلم الحقيقي للمرأة واستعداداتها الفطرية، وأن هناك من الأمور ما لا يقع تحت طائلة الاختلاف البيولوجي دعى الإسلام فيها إلى مبدأ المساواة الذي رفضه في القسم الأول، وأن المساواة في هذا الجانب لا تتعارض مع مفهوم العدل، مثل حق التربية وحق التعلم وحق العمل.[85].

ثالثًا: مراحل التطور في الخطاب النسوي.

ينقسم الفكر النسوي الغربي إلى أربع مراحل رئيسة لها خطاباتها الفكرية المختلفة على النحو الآتي:

1- خطابات المرحلة الأولى (1830- 1920م):

تميزت كتابات هذه الفترة بمحاولة نشر الوعي النسوي، والدعوة إلى تحرير المرأة من الاستبداد، والدعوة إلى إعطاء المرأة الحقوق الليبرالية الكلاسيكية، مثل: الحقوق السياسية والمدنية، مثل: كتابات "إليزابيث كادي ستانتون، وسوزان أنتوني" في الولايات المتحدة الأمريكية[86]، وقد ساعد على ذلك عدة عوامل منها:

- انخراط النساء في حركات تحرير العبيد في الولايات المتحدة الأمريكية.
- بعض الحركات الدينية، مثل: انخراط النساء في الحملات المضادة للدعارة مثلًا.
- انضمام النساء للعمل بالمصانع، فظهرت عدة أشكال للاحتجاج، مثل: إضراب عاملات النسيج في الولايات المتحدة الأمريكية في 8 مارس 1857م. وقد صاحب هذه المرحلة الأولى ظهور كتابات تنشر الوعي النسوي، وتسعى إلى تحرير المرأة من الاستبداد، مثل: كتابات "إليزابيث كادي ستانتون"، و "سوزان أنتوني" في الولايات المتحدة الأمريكية[87].

2- خطابات المرحلة الثانية (1960- 1990م):

---

[85] أحمد عمرو، النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية: قراءة في المنطلقات الفكرية، التقرير الاستراتيجي الثامن، تاريخ الاطلاع 2021/12/5، متاح على الرابط التالي: http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/2-5-8.pdf

[86] سارة جامبل، **النسوية وما بعد النسوية**، ترجمة: أحمد الشيمي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2002، ص 21.

[87] سارة جامبل، **النسوية وما بعد النسوية**، ترجمة: أحمد الشيمي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2002، ص 21.

ركزت خطابات هذه المرحلة على محاولة الكشف عن معالم (التمييز في القوانين والمفاهيم الثقافية) في مجالات العمل والأسرة والتعليم ونقد ذلك، وبدأ الاهتمام بإقامة التحالفات النسوية على مستوى العالم من أجل الضغط على المؤسسات الدولية، كما جاء إصدار اتفاقية إلغاء أشكال التمييز كافة ضد النساء عام 1979م (CEDAW) كأهم إنجازات هذه الفترة.

3- خطابات المرحلة الثالثة التي عُرفت بـ (ما بعد النسوية) Post feminism(1990م-2000م):

شهدت هذه المرحلة- وما زالت- نقلة نوعية في مجالات الكتابات والوعي النسوي؛ حيث تخطت الاهتمامات السابقة التي كانت في معظمها منصبة حول الحقوق الكلاسيكية السياسية والاقتصادية إلى النواحي اللغوية والثقافية والنفسية. ونمو الاهتمام بالفروق العرقية والثقافية والاجتماعية والسياسية والتاريخية للنساء بين مجتمعات العالم، بل وداخل المجتمع الواحد.

4- خطابات المرحلة الرابعة (خطابات الثورة التكنولوجية ووسائل التواصل) منذ عام 2012:

ارتبطت الحركة النسوية في هذه المرحلة بالثورة التكنولوجية، وتزايد دور وسائل التواصل الاجتماعي مما شكل بداية حقبة جديدة للنسوية تتميز بالقوة ، والتأثير، تتضح من خلال مشاركة أرقام قياسية للنسويات في حركات مثل حركة "**أنا أيضًا**"، حيث عملن على استكمال المعارك القديمة حول الحقوق الإنجابية، وتحقيق المشاركة الفعالة، إلى جانب تسليط الضوء على قضايا جديدة، مثل قضايا التحرش الجنسي، والتمييز في مكان العمل، واتخذن مواقف قوية بالتصميم على شغل المواقع التنفيذية والقيادية بكافة الدول[88].

[88] إسراء عمران أحمد، التمكين السياسي للمرأة: دراسة الحالة المصرية منذ التغيير السياسي عام 2011، **رسالة دكتوراه في العلوم السياسية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021، ص 54.

المبحث الثاني: تجليات النظريات النسوية في خطاب اتحاد المرأة الأردني لتمكين المرأة.

هناك ارتباط كبير في العلاقة بين التوجهات النسوية بمدارسها المختلفة والخطاب الذي تبنته الحركة النسوية في الأردن، لما لهذه العلاقة من تأثيرات على أهداف وتوجهات اتحاد المرأة الأردني، حيث إن المنطلقات النظرية التي أنتجتها المدارس الفكرية المختلفة كان لها دور بارز في تطور خطاب الاتحاد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق فقد عمل اتحاد المرأة الأردني منذ بداية تأسيسه على تغيير المفاهيم السائدة في المجتمعين الأردني والعربي عن المرأة، والنظرية النسوية، وكافة الحقوق والحريات التي يجب أن تتمتع بها المرأة العربية بصفة عامة، والمرأة الأردنية بصفة خاصة، واستطاع الاتحاد الأردني خلال فترة وجيزة أن يبرز صورتها، ويثبت حضوره؛ وذلك من خلال قيامه بالعديد من الأنشطة النسائية التي أصبحت منتشرة في كافة المحافظات؛ إذ أنه قام في البداية بتوجيه خطاب إلى النساء الأردنيات ليعلن عن أهداف الاتحاد، وإمكانياته، وغاياته في دعم وتمكين المرأة في كافة المجالات، وكان يتم الترويج لذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة، وحرص الاتحاد على وضع العديد من الاستراتيجيات والسياسيات التي تدعم الأهداف التي تم تأسيس هذا الاتحاد من أجلها.

حققت المرأة الأردنية مجموعة من الإنجازات خلال السنوات الأخيرة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد استطاع اتحاد المرأة الأردني من خلال أطروحاته ومقترحاته أن يساهم بشكل كبير في تطوير أوضاع المرأة في مختلف المجالات، وهو ما تم ترجمته على أرض الواقع من خلال العديد من المشاريع والاستراتيجيات التي قام الاتحاد بوضعها وتنفيذها من أجل تمكين المرأة الأردنية بصورة خاصة، والمرأة العربية عمومًا ، فنجد اليوم أن المرأة الأردنية وعلى الرغم من المعوقات، إلا أنها استطاعت من خلال الاتحاد الأردني والمنظمات الأخرى أن يكون لها وضع في المجتمع.

زادت نسبة تمثيل المرأة في الجامعات والمدارس بدرجة تفوق نسبة الرجال في بعض الأحيان ، إضافة إلى أن عمليات التطوير التي هدف إليها الاتحاد لم تقتصر على عملية تمكين المرأة في الحياة السياسية فحسب، وإنما شملت جوانب عدة ، مثل المحور الاقتصادي، والسياسي،

والاجتماعي، والتعليمي، والتشريعي، حيث شرع الاتحاد في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بكل محور بناءً على احتياجات المرأة الأردنية، وحقوقها وواجباتها ، بهدف إدماجها في الحياة العامة.

أولًا: انعكاسات النظريات النسوية على أطروحات اتحاد المرأة الأردني على مسارات التمكين:

واجهت سياسات تمكين المرأة الأردنية مجموعة من المعوقات عملت على عرقلة جهود الاتحاد منذ بداية تأسيسه، وهو ما دفع الاتحاد إلى القيام بعمليات المعالجة المتكررة لهذه العراقيل في إطار القيام بالعديد من المشاريع والنشاطات في مختلف المجالات، سواءً كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية... ***على النحو التالي:***

1. **على صعيد التمكين الاقتصادي:**

عملت اللجان المتخصصة التابعة للاتحاد على دعم المشروعات النسائية الصغيرة، وهو ما أعلنه الاتحاد من اتجاهات استراتيجية تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في العملية الإنتاجية، مثل مشروع **(الإنتاج الغذائي)** الذي يقوم على فكرة إنتاج الألبان والأجبان من خلال الاشتراك مع مركز إحياء التراث والتدريب المهني التابع " **لمركز قرية السماكية في محافظة الكرك**"، وقد هدف هذا التعاون إلى تشجيع المرأة الأردنية على المشاركة في العملية الإنتاجية من خلال قطاع اقتصادي مهم، هو تربية الماشية وإنتاج الألبان، بل وقام الاتحاد بتقديم المساعدة في عملية التدريب على التصنيع بالطرق الصحية الحديثة، وكذلك عمليات التسويق[89].

ويعد مشروع الإنتاج الغذائي واحدًا من أقدم المشاريع الخاصة بالاتحاد والذي تم إنشاؤه عام ١٩٨٦م، بهدف مساعدة المرأة الأردنية العاملة وغير العاملة معًا، وقد بدأت فكرة المشروع في بداية الأمر بسيطة، تقوم الفكرة على إعداد وجبات عائلية صحية جاهزة غير مكلفة ، وسرعان ما انتشرت في الأسواق المحلية ونجحت في المنافسة ، وأصبحت واحدة من أهم المشروعات الاقتصادية التي تدعم المرأة الأردنية، [90].

---

[89] حوار حول التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن: دروس من التجربة النرويجية، منتدى الاستراتيجيات الأردني، 3 مارس 2020، تاريخ الاطلاع 2021/8/4، متاح على الموقع التالي: https:// assabeel.net/424054

[90] د. سهير سلطي التل، تاريخ الحركة النسائية الأردنية منذ عام 1944 حتى عام 2018، صادر عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، تاريخ الاطلاع 2020/10/20، متاح على الرابط التالي:
https://women.jo/~women/sites/default/files/SystemAssets/fd708afd-3eac-40a5-a9db-494e8409711d.pdf

وعلى صعيدٍ آخر نذكر من المشاريع الإنتاجية المميزة **(مشروع التريكو)** والذي يرجع تأسيسه إلى عام ١٩٩٠م، بهدف توفير فرص عمل في قطاع المنسوجات للنساء الأردنيات، وقد تميزت منتجات هذا المشروع بجودتها العالية وأسعارها البسيطة.

نذكر أيضًا مشروع **(المهن الفلكلورية)** الذي استهدف النساء اللواتي لا يمكنهن الخروج من منازلهن من خلال توفير فرص عمل لهن داخل المنزل؛ حيث تقوم المرأة بإعداد التصاميم ، ويقوم الاتحاد بالتسويق لها من خلال لجانه.

وفي السياق ذاته قام الاتحاد بمجموعة من **(الدورات التدريبية)** من أجل تعليم النساء الأردنيات الحرف المهنية اليدوية البسيطة والمعقدة؛ منها الخياطة، وصناعة القش، وصناعة الصابون، وصناعة الأطعمة الجاهزة والحلويات، وصناعة التجميل، والحفظ والتغليف... ، وقد تجسَّد الهدف الأساسي من هذه الدورات التدريبة في حرص الاتحاد الأردني على تأهيل المرأة الأردنية لسوق العمل وتطوير قدراتها ، وتمكينها من إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما قام الاتحاد بالاشتراك مع الجمعيات والاتحادات الأخرى التي تدعم المرأة بعدد من المشاريع طويلة المدى؛ مثل مشروع إدارة الغابات، وزراعة الأعشاب والنباتات الطبية، ومشروع تربية الدواجن[91].

2. على صعيد التمكين الثقافي والإعلامي:

في إطار حرص الاتحاد الأردني على دعم المرأة في مختلف المجالات التعليمية والثقافية، قام الاتحاد بتنفيذ عدد من **(مشاريع محو أمية المرأة الأردنية)** في العديد من المحافظات، **وإصدار مجلة تسمى مجلة "الرائدة" لتشجيع المرأة على الكتابة والاطلاع عبر الصحف المختلفة**، وإبراز دورها في العمل الصحفي والإعلامي، كما حرص الاتحاد على تشجيع الأردنيات على الانخراط في صفوف الإعلاميين؛ حيث قام بتنفيذ عدد كبير من الندوات وورش العمل والجلسات الحوارية والمحاضرات، وغير ذلك من المشاركات الثقافية من أجل تعزيز قدرات المرأة الأردنية، وزيادة الوعي الثقافي لديها، يتم داخل هذه الفاعليات مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بالمرأة وفق

---

(91) بشير خليفة الزعبي، واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في المملكة الأردنية الهاشمية، تاريخ الاطلاع 2020/6/15، متاح على الرابط التالي:
http://www.arabwomenorg.org/Content/surveystudies/EcoJordan.pdf

الاحتياجات والمناسبات، مع التركيز على التوعية بحقوق النساء السياسية والتشريعة، وقضايا الصحة الإنجابية، والقضايا البيئية، وأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة.

كذلك نظم الاتحاد **مجموعة من دورات محو الأمية في كثير من القرى والمحافظات في المناطق الفقيرة** دون مقابل مادي، حيث إن الهدف من هذه المشاريع هو دعم المرأة الأردنية والنهوض بمستواها الفكري والثقافي، وتمكين عدد أكبر منهن من الالتحاق بالمدارس وتشجيعهن على استكمال تعليمهن الجامعي، ومساعدتهن في التغلب على كافة المعوقات التي يمكن أن تواجهن في مسيرتهن التعليمية، سواء من الأهل أو المجتمع، خصوصًا أن تعليم الفتيات يزيد من فرص حصولهن على العمل والمشاركة في العملية الإنتاجية، وتخريج أجيال من الفتيات يستطعن تولي مناصب إدارية في القطاعات المختلفة. كما عمل الاتحاد على إطلاق **عدد من المبادرات المتعلقة بآليات مواجهة العنف والتحرش ضد المرأة الأردنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي** في عدد من المحافظات[92].

3. على صعيد التمكين السياسي للمرأة:

لا شك في أن الهدف الرئيس من إنشاء اتحاد المرأة الأردني يتمثل في دعم المرأة الأردنية ومساعدتها على ممارسة كافة حقوقها المنصوص عليها في الدستور، وتفعيل القوانين التي تضمن لها ذلك، وفي هذا الإطار قام الاتحاد بمجموعة من الأنشطة تبرز الدور الذي لعبه من أجل تجلي النظرية النسوية في المجتمع الأردني، وتمكين المرأة وخصوصًا في المجال السياسي. لذا تمثلت **مطالب الاتحاد في تعديل القوانين الخاصة بالمرأة المتعلقة بموضوع الترشح والانتخابات ، وتحقيق المساواة مع الرجل في تولي المناصب**[93].

ومن ناحية أخرى **قام الاتحاد من خلال لجانه الداخلية بالإشراف على كافة الأعمال التي تقوم بها الوزارات والهيئات المختصة المتعلقة بالمرأة ومتابعتها**، ومناقشة كافة التعديلات عليها،

---

[92] تقييم الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006- 2010، صادر عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، تاريخ الاطلاع 2022/8/6، متاح على الرابط التالي:
https://extranet.who.int/countryplanningcycles/sites/default/files/planning_cycle_repository/jordan/national_strategy_for_jordanian_women_2012-2015_1.pdf

[93] الأردنيات ساهمن في تحقيق الاستقلال وتعزيزه، صادر عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بتاريخ 2009/5/25، تاريخ الاطلاع 2021/7/6، متاح على الرابط التالي: https://women.jo/ar/node/4056

وفي إطار تحقيق ذلك قام الاتحاد بالعديد من **الحلقات النقاشية** للتعرف على احتياجات المرأة الأردنية العاملة، وقام **بإعداد قائمة من المقترحات التي تم استنتاجها من هذه النقاشات، شملت المطالبة بتعديلات تتعلق بالمساواة في الأجور، وشمول القانون للعاملات في قطاع الزراعة والخدمات المنزلية، وزيادة مدة أجازة الأمومة المدفوعة الأجر، واشتراط تقديم الخدمات المساندة في المؤسسات المشغلة للنساء.**

بالإضافة إلى ذلك **عمل الاتحاد على متابعة كافة التقارير والتوصيات العالمية الصادرة عن المنظمات والهيئات المختلفة** التي تعمل في هذا المجال، وحرص على تبني هذه التوصيات، وتطبيق ما يتناسب منها مع المرأة الأردنية وبخاصة التوصيات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وأشكال التمييز المختلفة، وعمل على نشر هذه التوصيات، والقيام بمجموعة من الفاعليات من أجل التوعية بأهميتها، كما قام بتقديم عدد منها كمقترح قدم للحكومة للعمل على تطبيقها، أو تعديل بعض القوانين بما يساعد على تحقيق ذلك[94].

وفي نفس السياق **قام الاتحاد بإصدار بيان يعبر فيه عن عدم دستورية القوانين التي تقيد مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، وقوانين الترشح للانتخابات**، وطالب الاتحاد الحكومة بتعديل هذه القوانين بما يمنح المرأة الحقوق الكاملة في الانتخاب والترشح. كما اهتم بعملية المشاركة السياسية للمرأة، والتمتع بكافة حقوقها السياسية، والمساواة مع الرجل، وعدم التمييز ضدها بأي شكل من الأشكال، وفي إطار ذلك كان الاتحاد النسائي يقوم بتنظيم عدد من الدورات التدريبية المتعلقة بالمفاهيم السياسية، والعمل السياسي، والتوعية بأساليب الدعاية الانتخابية، والقوانين الخاصة بها، ومهارات القيادة، والتفاوض، كذلك شارك الاتحاد في الأنشطة المحلية بندوات ومؤتمرات وحلقات بحث ودورات تدريبية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتحاد قدم للنساء عددًا من المشاريع التدريبية في المجال السياسي منها: **مشروع (بناء قدرات عضوات البلديات المعينات والمنتخبات)**، ومشروع **(تدريب القيادات)**، ومشروع **(الانتخابات النيابية)** لعام ٢٠٠٣، ومشروع **(المرأة والتأهيل السياسي)**، بهدف تمكين المرأة سياسيًا، كما نظم الاتحاد العديد من الحملات الوطنية؛ **كحملة (رفع سن الزواج)** في عام

---

(94) Jamal Al Shalabi et Tareq Al-Assad، Political participation of Jordanian Women, Open edition journals , https://journals.openedition.org/ema/3033,

٢٠٠١م، **وحملة (المطالبة بكوتا نسائية في البرلمان)** في عام ٢٠٠٣م، **وحملة (المطالبة بكوتا نسائية في المجالس المحلية)** لعام ٢٠٠٧م، **وحملة (المطالبة بصندوق النفقة)** لعام ٢٠٠٦م.

4. على صعيد البحث العلمي:

يعد جانب البحث العلمي من الجوانب التي حظيت باهتمام اتحاد المرأة الأردني؛ فقد أدرك الاتحاد أن الجانب البحثي سيساعده كثيرًا في التعرف على اجتياجات ومتطلبات المرأة الأردنية، ، والمشكلات التي تواجهها، والوسائل إلى حلها. وبالرغم من الصعوبات التي كانت تواجه الاتحاد خصوصًا في عملية إعداد الأبحاث والدراسات، إلا أنه **استطاع من خلال الكوادر البشرية التي يمتلكها الخروج بعدد كبير من الدراسات المؤثرة في قضايا المرأة والتي شاركت في إعدادها المرأة الأردنية**، نذكر منها:

– دراسة: إعداد **(أملي بشارات)** رئيسة الاتحاد ومؤسِّسة. بعنوان: " **مساهمة المرأة الأردنية في تطور بلادها**".

– دراسة: إعداد المحامية: **(فايزة جبجي)** ، بعنوان: " **المرأة في التشريع الأردني**".

* قامت **لجنة خاصة** تحت إشراف مجموعة من المتخصصين بإعداد دراستين تحت عنوان: " **مشاركة المرأة الفلسطينية في كافة مراحل النضال الوطني**"، ودراسة أخرى بعنوان: " **هكذا خلقت إسرائيل**".

* دراسة : إعداد **لجنة خاصة** بمناسبة إعلان يوم الأرض، بعنوان: "**الاستيطان في المناطق المحتلة والأبعاد العدوانية له**" .

* دراسة: إعداد **لجنة خاصة** بإشراف عبلة أبو علبة. بعنوان: "**أوضاع النساء العاملات في المناطق المحتلة**" .

* دراسة أخرى قامت بها **لجنة خاصة** : بعنوان " **تطور القوى العاملة في الأردن**".

5. على صعيد العلاقات الخارجية والداخلية:

عمل اتحاد المرأة الأردني من أجل دعم قضايا المرأة وجعلها تأخذ طابعًا عالميًّا على **توطيد علاقاته مع المنظمات والهيئات النسائية الأخرى سواءً كانت عالمية أو محلية**، وفي إطار ذلك ومن أجل تدعيم هذه العلاقات، **شارك اتحاد المرأة الأردني في العديد من الندوات والمؤتمرات على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية**، كما **انضم إلى "الاتحاد النسائي العربي" في عام**

1966، كما **أنضم لعضوية "الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي"**، بالإضافة إلى ال**مشاركة في العديد من اللجان الاستشارية التابعة للأمم المتحدة**. بجانب ذلك عمل الاتحاد على توطيد علاقاته المحلية والإقليمية والدولية؛ **فشارك في عضوية العديد من الشبكات المحلية والعربية**، على سبيل المثال شارك في مختلف الأنشطة التي قامت بها اللجنة الوطنية الأردنية لشئون المرأة، كما ساهم في العديد من الأنشطة المتعلقة بالسياسات والخطط الاستراتيجية لتحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة، والأجندة الوطنية[95].

وفي إطار تعزيز التعاون بين الاتحاد الأردني والمنظمات الأخرى، **شارك الاتحاد في العديد من المؤتمرات والفاعليات والحوارات التي كانت موضوعاتها النظرية النسوية وقضايا المرأة** بشكل عام. كما **شارك الاتحاد في الكثير من الحوارات الوطنية المحلية والعالمية**؛ حيث شارك في المجالس المحلية عام ٢٠٠٧م، والمؤتمر الوطني من أجل البلديات لعام ٢٠٠٥م، والمؤتمر الإقليمي حول واقع وآفاق مشاركة النساء في الحكم المحلي.

ثانيًا: انعكاسات النظريات النسوية على جهود الاتحاد في تمكين المرأة:

استطاع اتحاد المرأة الأردني وعدد من المنظمات الأخرى إحداث تغيير في وضع المرأة الأردنية في المجتمع؛ حيث تم تعيين أول امرأة أردنية كسفيرة في عام 1969م، كما حصلت المرأة الأردنية على الحق في الترشح والانتخاب عام 1974م ، وتم تعيين أول وزيرة أردنية خلال العام نفسه، وحصلت المرأة الأردنية على حق الترشح لمجلس النواب خلال عام 1979 ، وفازت أول امرأة أردنية بعضويته، وتم تعيين أول امرأة أردنية في مجال القضاء في عام 1993.

وفي هذا السياق سعى الاتحاد إلى المشاركة مع المؤسسات الأخرى من أجل حل قضايا المرأة، ونتيجةً لهذا التعاون وصلت نسبة النساء داخل مجلس الوزراء إلى حوالي 6.6% بحلول عام 2016، في حين وصلت نسبة النساء القاضيات بالأردن إلى 18.5%، وبلغت نسبة تمثيل المرأة بمجلس النواب إلى 15.4%. كما وصلت نسبة تمثيل المرأة الأردنية داخل الأحزاب السياسية إلى حوالي 35.5%، وفي عام 2017 بلغت نسبة تمثيل المرأة في مجالس المحافظات إلى

---

[95] **التمكين السياسي للمرأة: دراسة مقارنة للحالة الأردنية والإسرائيلية**، آية عبد الله أحمد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، تاريخ الاطلاع 2022/9/2، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=1753

13.8%، وكان النصيب الأكبر لمشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات من نصيب المجالس البلدية؛ حيث وصلت نسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية إلى حوالي 41% أي ما يقرب من نصف عدد الأعضاء، وفي السلك الدبلوماسي 19.9%، وكسفيرات 10.9%، وفي غرف الصناعة 7.9%، وفي غرف التجارة 0.6.%[96].

وفي السياق ذاته استطاع اتحاد المرأة الأردني تحقيق العديد من الإصلاحات على الصعيد التشريعي بما يعزز من مكانة المرأة، ويكفل لها العديد من الحقوق والحريات، وشملت هذه الإصلاحات القانون الخاص بالخدمة المدنية في عام 2013، وكذلك تشريع قانون يخص الضمان الاجتماعي في عام 2014، وإصدار تشريع بقانون بإنشاء دور من أجل إيواء النساء المعرضات للخطر في عام 2016 ، ويعد عام 2017 أكثر الأعوام إصدارًا للتشريعات التي تخدم تمكين المرأة؛ حيث تمكنت من الحصول على العديد من الامتيازات والصلاحيات، ومنها الحصول على قانون جديد خاص بالحماية من العنف الأسري، وقانون متعلق بنظام العمل المرن في القطاعين العام والخاص، كما تم إدخال بعض التعديلات على قانون العقوبات؛ حيث تم إلغاء المادة 308 التي تسمح للمغتصب الزواج من ضحيته، والإفلات من العقاب، كما تم تعديل المادة 98 الخاصة باستخدام العذر المخفف بحق مرتكبي الجرائم بذريعة الشرف، أيضًا تم تعزيز الحماية الجزائية لذوات الإعاقة، وإقرار تعليمات جديدة لمنح الإذن في الزواج للفئة العمرية ما بين 15- 18 عامًا. كما تمكنت المرأة من الحصول على العديد من الإصلاحات التشريعية التي تخص الجانب الاقتصادي، ومن أشهرها خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018- 2022).

وبالنظر إلى ما قام به اتحاد المرأة الأردني، ومحاولته تنفيذ كافة الأهداف التي كان يسعى لتحقيقها، يمكننا القول بأن الأردن استطاعت أن تحقق العديد من الأهداف الاستراتيجية، وبخاصة تلك التي تتعلق بتعديل القوانين الخاصة بالتمييز ضد المرأة، وتعزيز فرصها التعليمية، والارتقاء بأوضاعها الصحية، والحد من أشكال العنف ضدها، وتوفير الحماية القانونية للنساء من العنف

---

[96] جريدة عمون، هل يرى مقترح اليوم الوطني للمرأة الأردنية النور دعمًا للنساء الأردنيات؟، 3-10-2019، تاريخ الاطلاع 2020/2/2، متاح على الرابط التالي: https://www.ammonnews.net/index.php?page=article&id=48873

الذي يمكن أن يمارس ضدهن، وخدمات الإيواء والإرشاد والمساعدة القانونية. كما تم تحسين أوضاع النساء الأردنيات من الفئات الفقيرة وذوات الاحتياجات الخاصة؛ وذلك من خلال توفير البيئة الصحية اللازمة لهن، بالإضافة إلى تعزيز مكانتهن في المجتمع عن طريق توفير فرص عمل لهن، وزيادة مشاركتهن في المجتمع من خلال توفير مجموعة من الأنشطة والفاعليات المختلفة، بجانب ذلك قامت الحكومة في الفترة الأخيرة بتبني مفهوم الموازنة بين المرأة والرجل في تولي عدد من المناصب، وأثمر هذا عن إحداث مجموعة من التأثيرات الإيجابية على أوضاع المرأة بشكل عام.

من ناحية أخرى قد يكون هناك قصور في الآليات التي يعمل بها الاتحاد، وهو ما جعله عاجزًا عن معالجة الأسباب الحقيقية وراء تهميش المرأة الأردنية في المجتمع، والتي ربما يكون من أهمها؛ التقاليد المجتمعية والثقافة السائدة والتي ما زالت تلعب دورًا كبيرًا في إعاقة تقدم المرأة، وتحتاج إلى مجهود طويل الأمد ومتواصل من أجل تغييرها كما أن غياب التخصص، وتشابك الأدوار بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية أدى إلى إضعاف أثر البرامج والمشاريع التي تستهدف المرأة.

المبحث الثالث: التمكين السياسي للمرأة الأردنية (نجاحات ومعوقات)

يمكن القول بأن قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية تُعد مقياسًا لمستوى تحضر الشعوب وتقدمها، لذا ولضمان تعزيز تواجد المرأة في العملية السياسية وجب تأهيلها وإعدادها للمشاركة في العملية السياسية، من خلال الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية ، ومنظمات المجتمع المدني .

وفي هذا السياق فإنه لا يمكن إنكار أن الأردن يشهد توجهًا كبيرًا نحو النهوض بواقع المرأة، وتكريس قدراتها لممارسة حقوقها، وتفعيل مشاركتها في الحياة السياسية والعامة، والتي تمثل إحدى أولويات التنمية السياسية في البلاد، فقد وجه "الملك عبدالله الثاني" الحكومات المتعاقبة إلى سن التشريعات الضرورية التي تؤمّن للمرأة دورًا كاملًا غير منقوص في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أكد على الاستمرار في العمل من أجل تعزيز دور المرأة في مسيرة البناء، واتخاذ الخطوات اللازمة لحماية حقوقها كاملة، كما أن للملكة "رانيا" بصمات واضحة ومؤثرة في هذا المجال من خلال تحفيز وإعطاء المرأة الأردنية موقعًا ريادياً في المجتمع للتأكيد على شراكتها الحقيقية والكاملة للرجل في تحقيق الطموحات التنموية، والتقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

إلا إنه لا يمكن أيضًا إنكار أن قضية التمكين السياسي للمرأة، وفاعلية دورها السياسي لا تزال منقوصة غير مكتملة حتى الآن، فلم ترقى بعد لمستوى الاهتمام والأولوية في الأجندات السياسية، سواء الحكومية أو والمعارضة على حدٍ سواء، ربما ذلك نتيجة الواقع الاجتماعي السائد، وترسخ النظرة التقليدية للمرأة في المجتمع الأردني، وأنها لا تستطيع العمل في الكثير من المجالات، وخاصة المجال السياسي.

لذا فإن الحركة النسوية واتحاد المرأة الأردني وإن كانا يواجها الكثير من المعوقات في سبيل قضية التمكين السياسي للمرأة الأردنية ، إلا إنه أمكن تحقيق الكثير من النجاحات على مختلف الأصعدة:

أولًا: نجاحات المرأة والاتحاد في سبيل قضية التمكين السياسي:

النجاحات على صعيد حقوق المرأة في التشريعات الأردنية.

1. في الدستور الأردني:

أرسى الدستور الأردني قواعد المساواة بين الأردنيين بغض النظر عن الجنس، ودون أي تمييز بينهم، كما أكد على حق كل أردني في تولي المناصب العامة، معطيًا بذلك الفرصة للرجل والمرأة

على حد سواء؛ حيث أكدت المادة السادسة من الدستور الأردني الصادر في عام 1952م على أن "الدولة تكفل العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين"، كما نصت (المادة 22) على أن "لكل أردني حق تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون أو الأنظمة"، كما منحت المادة (16) الفقرة (2) "للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة، ووسائلها سلمية، وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور".

وبالتالي، عند تحليل نصوص المواد سالفة الذكر نجد أن كلمة أردني وأردنيين ذهبت على إطلاقها لجميع المواطنين من الجنسين الذكور والإناث، وهذا ما ذهب إليه المشرع؛ إذ لم يميز بين الأردنيين والأردنيات، وكما هو معلوم فإن اللغة العربية تشمل الإناث في المخاطبة إذا كان هناك عدد من الذكور، وعليه فالقصد في النصوص الدستورية التي تخاطب الأردنيين أنها جاءت لمخاطبة كل من الجنسين، كما لم يفرق دستور عام 1952 بين الرجل والمرأة، فهما سواسية أمام القانون، وفي تولي المناصب العامة، كما كفل حرية الرأي والتعبير، وتأليف الجمعيات والأحزاب ضمن حدود القانون، كذلك عكست كافة الأنظمة والقوانين الأردنية روح الدستور وفلسفته في التأكيد على حقوق المرأة، وتعزيز دورها في كافة المجالات، حيث أكد الميثاق الوطني الأردني الصادر في عام 1990 في الفصل الأول منه (البند الثامن) على أن: "الأردنيين رجالًا ونساءً أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين وهم يمارسون حقوقهم الدستورية، ويلتزمون بمصلحة الوطن العليا، وأخلاق العمل الوطني بما يضمن توجيه طاقات المجتمع الأردني، وإطلاق قدراته المادية والروحية لتحقيق أهدافه في الوحدة والتقدم وبناء المستقبل".

كما نص الفصل الثاني (البند الثالث) تحت عنوان ضمانات النهج الديمقراطي الفقرة (د) على " تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالًا ونساءً دون تمييز"، وأضاف الميثاق في الفصل الخامس (البند السادس) أن المرأة شريكة للرجل وصنوه في تنمية المجتمع الأردني وتطويره، وهو ما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل، وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقدمه". وهكذا تضمن الميثاق عبارات صريحة نصت على المساواة في المواطنة، والمشاركة السياسية، كما أكد

على وجود المرأة إلى جانب الرجل في شتى المجالات، والتأكيد على حقوقها كاملة سياسية كانت أو اجتماعية أو تعليمية أو تثقيفية.

1- في قانون العمل:

بالنسبة لقانون العمل فقد تطورت مواده بمرور الزمن احترامًا لدور المرأة وحماية حقوقها، ونشر ثقافة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، حيث عرف قانون العمل المؤقت (رقم 21 لعام 1960) وقانون العمل (رقم 67 لعام 1971م) في المادة الثانية العامل بأنه " كل شخص يعمل تحت إمرة صاحب عمل مقابل أجر، وبموجب عقد عمل".

وفيما يتعلق بقانون العمل وتعديلاته (رقم 8 لعام 1996م)، فقد عُرّف العامل بأنه "كل شخص ذكرًا كان أم أنثى يؤدي عملًا لقاء أجر، ويكون تابعًا لصاحب العمل وتحت إمرته"، وأوجب قانون العمل المؤقت لعام 1960 في المادة 35 فقرة 3 إعداد "غرفة ملائمة لاستعمال أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن السادسة، وذلك في المؤسسة التي تستخدم أكثر من ثلاثين امرأة". أما قانون العمل لعام 1996 فقد نص في المادة رقم (72) أنه على "صاحب العمل الذي يستخدم ما لا يقل عن عشرين عاملة، تهيئة مكان مناسب يكون في عهدة مربية مؤهلة لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات، على أن لا يقل عددهم عن عشرة أطفال".

وفيما يتعلق بإجازة الأمومة فقد كانت في قانون العمل لعامي 1960 و1971 ثلاثة أسابيع تسبق الوضع، وثلاثة أسابيع بعده، وأصبحت في عام 1996 عشرة أسابيع، ويحظر تشغيل المرأة قبل انقضاء تلك المدة. كما نص قانون العمل لعام 1996 على مواد عدة تختص بالمرأة، منها أنه لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المرأة العاملة الحامل ابتداءً من الشهر السادس من حملها أو خلال أجازة الأمومة، كما نص على أن للمرأة التي تعمل في مؤسسة تستخدم عشرة عمال أو أكثر الحق في الحصول على أجازة بدون أجر لمدة لا تزيد على سنة للتفرغ لتربية أطفالها، ويحق لها الرجوع إلى عملها بعد انتهاء هذه الأجازة، كما نص القانون على أن للمرأة العاملة بعد انتهاء أجازة الأمومة الحق في أن تأخذ خلال سنة من تاريخ الولادة فترة أو فترات مدفوعة الأجر بقصد إرضاع مولودها الجديد لا تزيد في مجموعها عن الساعة في اليوم الواحد، كما ورد في القانون أنه لا يجوز السماح لأية امرأة عاملة بالعمل في أية عملية تنص

الأنظمة على أنها خطرة أو ضارة صحيًّا وأخلاقيًّا أو شاقة، وأنه لا يجوز تشغيل النساء بالعمل ليلًا.

وفي السياق ذاته تطرقت مواد نظام الخدمة المدنية لأجازة الأمومة؛ حيث نص النظام رقم 23 لعام 1966 على أن الموظفة الحامل تستحق أجازة أمومة أقصاها شهر واحد براتب كامل مع العلاوات، ثم زادت هذه المدة في نظام الخدمة المدنية رقم (40 لعام 1982) وأصبحت أربعين يومًا براتب كامل مع العلاوات، ثم أقرت أنظمة الخدمة المدنية رقم 1 لعام 1988، ورقم 1 لعام 1998، ورقم 30 لعام 2007 على أن الموظفة الحامل تستحق أجازة أمومة لمدة (90) يومًا متصلة قبل الوضع وبعده براتب كامل مع العلاوات التي تستحقها، ولا تؤثر أجازة الأمومة على استحقاق الموظفة للأجازة السنوية، كما أعطى نظام الخدمة المدنية الحالي الحق للموظفة في الحصول على أجازة بلا أجر إذا اقتضت ظروف الأسرة أن تتفرغ للعناية بطفلها الرضيع، أو بأي من أبنائها أو بزوجها أو بأحد والديها إذا كان أي منهم مريضًا، وكانت أحوالهم الصحية تستدعي ذلك، أو للالتحاق بالزوج إذا انتقل للعمل خارج المملكة.

2- في قانون الضمان الاجتماعي:

فقد أعطى قانون الضمان الاجتماعي (رقم 30 لعام 1978) راتب تقاعد الشيخوخة للمرأة عند بلوغها سن الخامسة والخمسين، كما أفرد بعض النصوص المتعلقة بالمرأة العاملة والمتزوجة، فمثلًا إذا استقالت من الخدمة، وكانت مدة الاشتراك (180) شهرًا على الأقل، فلها الاختيار بين الحصول على التعويض المنصوص عليه في هذه المادة، أو على راتب تقاعد الشيخوخة الذي يخصص عند استحقاقه. كما خُصص الفصل الخامس من قانون الضمان الاجتماعي المؤقت (رقم 7 لعام 2010) للحديث عن تأمين الأمومة، ونصت المادة (44) منه على أن للمؤمن عليها الانتفاع من تأمين الأمومة عن أربع ولادات حد أعلى، ونصت المادة (45) على أن يصرف للمؤمن عليها خلال أجازة الأمومة بدل يعادل أجرها وفقًا لآخر أجر خاضع للاقتطاع عند بدء أجازة الأمومة، كما نصت المادة (63) على أنه يجوز للمؤمن عليه خلال مدة ستة أشهر من تاريخ إكمال سن الخامسة والخمسين للأنثى، وكانت قد أكملت المدة الموجبة لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة الاستمرار في الشمول بأحكام هذا القانون حتى بلوغ سن الستين لغايات زيادة راتب تقاعد الشيخوخة، وذلك إما اختياريًّا، أو بموافقة المنشأة في حال الاستمرار في العمل لديها، أو الالتحاق

بعمل جديد. وبالنسبة لنظام التأمين الصحي المدني (رقم 10 لعام 1983)، فقد تم تعديل المادة السادسة منه بإضافة فقرة نصت على أنه "يحق للزوجة المشتركة في صندوق التأمين الصحي المدني إذا كان زوجها غير مشمول بأحكام هذا النظام إشراك أولادها الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من أعمارهم شريطة أن لا يكونوا مشمولين بأي تأمين صحي آخر يستفيد منه الزوج، كما يحق لها إشراك زوجها إذا كان عاجزًا عن إعالة أسرته لأسباب صحية".

3- في قانون الجنسية:

أفرد قانون الجنسية الأردني (رقم 6 لعام 1954) بعض المواد الخاصة بالمرأة؛ حيث أعطت المادة رقم (8) للأجنبية التي تتزوج أردنيًا الحصول على الجنسية الأردنية بموافقة وزير الداخلية إذا أعلنت عن رغبتها خطيًا بذلك وفقًا لما يلي:

* إذا انقضى على زواجها مدة ثلاث سنوات، وكانت تحمل جنسية عربية.
* إذا انقضى على زواجها مدة خمس سنوات، وكانت تحمل جنسية دولة غير عربية.

كما أعطى القانون الحق للمرأة الأردنية التي تزوجت من غير أردني، وحصلت على جنسية زوجها الاحتفاظ بجنسيتها الأردنية، إلا إذا تخلت عنها وفقًا لأحكام هذا القانون، كما يحق لها العودة إلى جنسيتها الأردنية بطلب تقدمه لهذا الغرض إذا انقضت الزوجية لأي سبب من الأسباب، كما أعطى القانون الحق للمرأة الأردنية التي تجنس زوجها أو يتجنس بجنسية دولة أخرى بسبب ظروف خاصة أن تبقى محتفظة بجنسيتها الأردنية. ويُذكر أن التعديل الجديد على قانون الجنسية خوّل مجلس الوزراء صلاحية منح أبناء الأردنية المتزوجة من غير أردني (ذكورًا وإناثًا) الجنسية الأردنية إذا رأى المجلس ذلك مناسبًا، كما أعطى الحق للزوجة وللأولاد في الحصول على جوازات سفر منفردة من دون الموافقة الخطية للزوج أو الولي.

4- في قانون الانتخابات:

اتسمت قوانين الانتخابات بالتطور التدريجي من حيث توسيع مشاركة النساء في صنع القرار؛ فقد صدر في عام 1955 قرار الموافقة على قانون انتخاب أعطى المرأة المتعلمة حق الانتخاب للمرة الأولى، وفي عام 1974 تم منح المرأة حق الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية للمرة الأولى بموجب قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب رقم 8 لسنة 1974. وفي عام 2003 تم تخصيص (6) مقاعد للمرة الأولى في تاريخ الحياة النيابية الأردنية للمرأة، مع الاحتفاظ

بحقها في التنافس على باقي مقاعد الدوائر الانتخابية كافة. وفي القانون المؤقت رقم 9 لعام 2010 تم رفع هذه المقاعد إلى (12) مقعدًا كحد أدنى مخصصة للنساء.

ب). على صعيد المشاركة السياسية للمرأة الأردنية:

انعكس تطور واقع المرأة في المجتمع الأردني في التعليم والعمل على مشاركتها في الحياة السياسية، فقد استطاعت المرأة تأكيد دورها كشريك للرجل في:

1- تقلد المناصب القيادية:

برزت المرأة كعضو في مجلس الوزراء والبرلمان والوظائف الحكومية العليا والقيادية والسلك الدبلوماسي وسلك القضاء والقوات المسلحة والمجالس البلدية والنقابات العمالية وفي الأحزاب، وقد كان حضورها على مستوى السلطة التنفيذية سابقًا لتواجدها في البرلمان؛ حيث شغلت أول امرأة منصبًا وزاريًّا (وزارة التنمية الاجتماعية) في عام 1979، وقد تولته السيدة إنعام المفتي، كما شغلت المرأة منصبًا وزاريًّا آخر في وزارة الإعلام عام 1984، وفي عام 1993 تولت سيدة حقيبة وزارة الصناعة والتجارة، وفي عام 1994 شغلت امرأتان منصبين وزاريين، وفي عام 1996 تبوأت سيدة منصبًا وزاريًّا في ثلاث حكومات متتالية، وهناك وزيرة نالت موقع نائب رئيس الوزراء ووزيرة التخطيط في حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة عام 1999، وواحدة عام 2000، وأخرى عام 2002 في حكومتي المهندس علي أبو الراغب الأولى والثانية، ثم تولت ثلاث سيدات في حكومة السيد فيصل الفايز 2003 مناصب وزارية، وارتفع العدد عام 2005 إلى خمس سيدات في حكومة "د.عدنان بدران "، ثم تراجعن إلى حقيبة واحدة في حكومة "د.معروف البخيت" في عام 2005. أما في وزارة المهندس نادر الذهبي عام 2007 فقد تبوأت السيدات أربع حقائب وزارية، وفي حكومة السيد سمير الرفاعي الأولى عام 2009 تولت أربع سيدات مناصب وزارية، وفي الحكومة الثانية في عام 2010 تولت ثلاث سيدات مناصب وزارية، ويلاحظ أن وزارة التخطيط كانت من نصيب النساء أربع مرات منذ عام 1999، ووزارة التنمية الاجتماعية ست مرات، ووزارة السياحة والآثار خمس مرات، ووزارة الثقافة ثلاث مرات، ووزارة الشئون البلدية مرتين، أما بقية الحقائب فقد توزعت على وزارات البيئة والاتصالات، ووزارة الدولة لمراقبة الأداء الحكومي، ووزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء، ووزارة تطوير القطاع العام، وكانت المرأة نائب رئيس الوزراء في حكومة الروابدة في عام 1999، ووزيرة دولة ناطقة باسم الحكومة في حكومة الفايز عام 2003. وفي أكثر من

تشكيل وزاري كان هناك أكثر من وزيرة في الحكومة الواحدة، وفي إحدى الحكومات وصل عدد النساء اللواتي تسلمن منصبًا وزاريًّا إلى خمس نساء في حكومة واحدة فقط، وهذا ما لم يحدث في أية دولة في الشرق الأوسط.

2- التمثيل في السلطة التشريعية:

فقد تم تعيين سيدة واحدة في مجلس الأعيان عام 1989 وهي ليلى شرف كأول امرأة تنضم إلى مجلس الأعيان؛ ثم تم تعيين سيدتين في عام 1993، وثلاث سيدات من أصل أربعين عضوًا في كل من مجلسي الأعيان في عامي 1997 و2001، ثم زاد العدد ليصبح ست سيدات من أصل (55) عضوًا في عام 2003، وفي عام 2007 تم تعيين سبع سيدات بنسبة 12.7% من المجلس، وكذلك في عام 2009، أما في عام 2010 قد ارتفع العدد إلى 9 سيدات من أصل 60، أي بنسبة 15%، وهذا الارتفاع المطرد دليل واضح على رغبة القيادة السياسية في إشراك المرأة الأردنية في صياغة السياسات العامة، وتعزيز دورها في المشاركة السياسية.

وبالتالي فإنه عند متابعة النسب العالمية لحضور المرأة في مجالس الأعيان أو ما يسمى بمجلس الشيوخ في بعض الدول، يلاحظ أن الأردن اقترب من الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ نسبة حضور المرأة في مجلس شيوخها 16%، وبريطانيا 19.7%، وبالنسبة لحضور المرأة في مجلس النواب فلم تحصل على أي مقعد في مجلس عام 1989 على الرغم من ترشح 12 امرأة من أصل 648 مرشحًا، في حين فازت سيدة بعضوية مجلس النواب في عام 1993، وفي الانتخابات التكميلية للمقعد الشاغر في مجلس النواب الثالث عشر في عام 2001، وبسبب وفاة أحد النواب تم انتخاب سيدة من قبل المجلس نفسه؛ حيث لم تجر انتخابات عامة لملء هذا المقعد، ثم تم تعديل قانون الانتخابات المؤقت في عام 2003 من خلال تخصيص (6) مقاعد للنساء من أصل (110) في البرلمان، وحصلت النساء على ستة مقاعد في انتخابات العام 2003 من أصل 55 مرشحة، في حين أصبح عددهن في مجلس النواب الخامس عشر عام 2007 سبع سيدات نتيجة فوز نائبة بالتنافس الحروفي عام 2010، وتم تخصيص (12) مقعدًا كحد أدنى للنساء، وبالتالي أصبح عدد النساء في مجلس النواب السادس عشر 13 امرأة، فازت واحدة منهن بالتنافس الحر.

وتأسيسًا على ما سبق، وصلت نسبة مشاركة النساء في مجلس النواب الأردني لعام 2010 إلى 10.8%، وخلال الفترة التي تعطلت فيها الحياة النيابية في الأعوام (1978- 1984) تم

تعيين ثلاث نساء للدورة الأولى للمجلس الوطني الاستشاري المشكل من 75 عضوًا، وأربع نساء في الدورتين الثانية والثالثة. وحول مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي، تولت أكثر من سيدة منصب سفير؛ حيث كانت السفير لوريس حلاس أول امرأة تصل إلى رتبة سفير عام 1970، وأعقب ذلك في عامي 2000 و 2002 تعيين سيدتين بمنصب سفير، كما تم تعيين السيدة منى زريقات هينتغ عام 1993 كأول امرأة أردنية قنصلًا فخريًّا للأردن لدى مملكة السويد، وأسهمت الإرادة السياسية في الأردن في تعزيز حضور النساء في السلك القضائي حتى أصبحن يشكلن أكثر من 50% من المشاركين في برنامج قضاة المستقبل، ودبلوم الدراسات القضائية الذي يمنحه المعهد القضائي الأردني.

3- في السلطة القضائية:

بدأ دخول المرأة إلى سلك القضاء في الأردن في عام 1995؛ حيث تم تعيين أول امرأة قاضيًا، وفي الفترة من عام 1996 وحتى عام 1998 كان مجموع القضاة من النساء خمس فقط، وبلغت مشاركة المرأة في الجهاز القضائي عام 2001 ما نسبته 1.4%، وفي عام 2003 ارتفع العدد إلى (23) قاضية، ووفق إحصائيات 2006 بلغ مجموعهن (29) بنسبة 4.2% من مجموع القضاة، و(37) قاضية عام 2007، ويعمل في سلك القضاء حاليًا (47) قاضية من مجموع القضاة الذين يزيد عددهم على 700 قاضٍ، أي بنسبة 6.7%، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد ليتجاوز خلال السنوات القليلة المقبلة ما مجموعه 40% من العدد الإجمالي لقضاة الأردن، وهذا لم يحدث إلا في الأردن على عكس الدول العربية التي لا يوجد فيها منصب قضائي للمرأة. كما أطلقت الملكة رانيا منذ عام 2005 الشبكة القانونية للنساء العربيات، حيث شكلت مبادرتها الكريمة في هذا المجال إرساءً لدعائم عمل المرأة في السلك القضائي، وأكدت جلالتها على ضرورة زيادة أعداد النساء المنتسبات للسلك القضائي، وأن تتولى المرأة القاضية أعلى المواقع القيادية في هذا السلك.

4- في القوات المسلحة الأردنية:

بدأت المرأة العمل في القوات المسلحة الأردنية عام 1950م كمعلمة في مدارس التربية والتعليم والثقافة العسكرية، ثم تم التوسع في تجنيد المرأة في مجال التعليم؛ حيث أدارت المدارس نخبة نسائية مؤهلة من حيث التحصيل الأكاديمي أو الخبرات العملية والعلمية. وفي عام 1962 تأسست كلية الأميرة منى للتمريض بهدف إعداد وتأهيل الفتيات الأردنيات للعمل في القوات

المسلحة الأردنية في مجال الخدمات الطبية والتمريضية والمهن الطبية المساعدة، وتم تجنيد الفوج الأول من خريجي الكلية في عام 1965م برتبة ملازم أول، وكان عددهن آنذاك ثماني، وذلك للعمل كإداريات في القوات المسلحة، وبسبب التوسع في تجنيد المرأة في القوات المسلحة أنشئت في عام 1995 إدارة شئون المجندات لتهتم بشئون المرأة في القوات المسلحة، وكانت انطلاقة هذه الإدارة في عام 1993 من مكتب سمو الأميرة عائشة بنت الحسين بقصد العناية بأمور العاملات في القوات المسلحة الأردنية من حيث التدريس والتأهيل وتحسين أدائهن.

وفي السياق ذاته تعتبر د. فلك الجمعاني أول امرأة تُعين بمنصب لواء طبيب في الجيش. وفيما يتعلق بالمشاركة في المجالس البلدية والقروية، فقد حصلت المرأة الأردنية على حقها في الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية والقروية في عام 1982، ومارست حقها الانتخابي منذ ذلك الحين، علمًا بأنه في عام 1980 عينت امرأة واحدة في مجلس أمانة عمان الكبرى، وفي عام 1986 ترشحت امرأة واحدة لعضوية مجلس بلدية السلط، ولم يحالفها الحظ. وفي إطار تشجيع المرأة على خوض غمار هذا المجال، وبناءً على مبادرة سمو الأميرة بسمة بنت طلال رئيسة اللجنة الوطنية لشئون المرأة، وافق مجلس الوزراء في عام 1995 على تعيين 99 امرأة في عضوية المجالس البلدية والقروية في كافة أنحاء المملكة، وهو ما شجع النساء على الترشح للانتخابات البلدية التي جرت في العام نفسه؛ إذ ترشحت 15 امرأة فازت منهن عشر؛ تسع أعضاء ورئيسة هي السيدة إيمان فطيمات رئيسة لبلدية الوهادنة، وفي عام 1999 ترشحت للانتخابات البلدية 43 امرأة، فازت منهن 8، وتم تعيين 25، وفي عام 2003 دمجت البلديات ليصبح مجموعها 99، وأجريت انتخاباتها، وترشحت 46 امرأة، فازت منهن 5، وعين 98 لضمان وجود عضو نسائي واحد على الأقل في كل بلدية؛ إذ إن الحكومة خصصت مقعدًا واحدًا كحد أدنى للمرأة في عضوية المجالس البلدية. وفي عام 2007 عدل قانون الانتخابات البلدية لتُمنح المرأة حوالي 20% من مجموع المقاعد في المجالس البلدية، إضافة إلى حقها في الترشح، وهو ما شجع 355 امرأة، فازت منهن 226، من بينهن 23 سيدة بالتنافس، كما ترشحت 6 نساء لرئاسة البلدية، فازت منهن رئيسة بلدية واحدة، وبذلك ارتفعت نسبة المشاركة النسائية بشكل ملحوظ.

5- المشاركة في النقابات العمالية:

فرضت المرأة الأردنية وجودها بقوة في الهيئات الإدارية للنقابات العمالية، بينما كادت أن تغيب المرأة عن المشهد النقابي في نظيراتها المهنية، فمن أصل 17 نقابة عمالية حصدت المرأة العاملة مقاعد في 9 نقابات عمالية حتى أنها في بعض المجالس كان عدد مقاعدها يفوق عدد مقاعد الرجال كنقابة التعليم الخاص؛ إذ إن حصة النساء في الهيئة الإدارية أكثر من حصة الرجال ما عدا الرئاسة، في حين أن حظوظ النساء في النقابات المهنية اقتصرت على أربع نقابات، ولم تتعد مقعد واحد باستثناء نقابة الممرضين والممرضات، حيث حصلن على ثلاثة مقاعد بحكم تفوق الإناث عددًا في هذه النقابة، وبحسب الأرقام فإن نسبة تواجد النساء في النقابات العمالية تصل إلى حوالي 53%، بينما لم تتجاوز نسبة حضور العنصر النسائي في نظيرتها المهنية نحو 33%.

ثانيًا: معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الأردن:

استُبعدت المرأة الأردنية من المشاركة السياسية لعقود طويلة منذ تأسيس إمارة شرق الأردن في عام 1921م ، فكانت المشاركة السياسية في مرحلة ما قبل الاستقلال حكرًا على الرجال، ولم يتغير الوضع كثيرًا في مرحلة ما بعد الاستقلال، وخصوصًا خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، واستمرت المرأة غير قادرة على الحصول على حقوقها السياسية والقانونية في التصويت والترشيح في الانتخابات النيابية حتى عام 1974، والانتخابات للمجالس البلدية في عام 1982، إلا أنها مارست حقها كناخب لأول مرة عام 1984 في الانتخابات التكميلية لمجلس النواب، وكناخبة ومرشحة في عام 1989، وتوالت مشاركتها في الانتخابات النيابية التي جرت خلال الأعوام 1993 و1997 و2003، والشيء المؤكد هو أن المرأة لعبت دورًا كبيرًا في دعم ومساندة الرجال، وإيصالهم إلى البرلمان كممثلين للشعب.

وعلى الرغم من محاولات وإجراءات إزالة العقبات القانونية أمام مشاركة المرأة وتمتعها بالحقوق السياسية، إلا أن إقبالها على المشاركة السياسية من خلال الترشيح للانتخابات النيابية كان ضعيفًا؛ إذ بلغت نسبة المرشحات للانتخابات النيابية التي جرت في عام 1989م حوالي 2% من مجموع المرشحين، وانخفضت نسبتهن إلى أقل من 1% في عام 1993، ولكن هذه النسبة ارتفعت من جديد في عام 1997 لتصل إلى 3.1%، كما ارتفعت نسبة الترشيح إلى 7.1% عام 2003، وإذا ما أخذنا عدد المرشحات خلال السنوات السابقة، فإن معدل مشاركتهن بلغت حوالي 3.5% من المرشحين. كما لم تستطع المرأة الأردنية الفوز بمقاعد برلمانية، فكانت نسبة تمثيل

النساء في مجلس الأمة (النواب والأعيان، خلال السنوات 1989، 1993، 1997، 2003) متدنية جدًّا؛ حيث بلغت نسبة النساء من مجموع أعضاء مجلس الأعيان خلال السنوات المذكورة حوالي 5.7%، في حين بلغت نسبة النساء من مجموع أعضاء مجلس النواب خلال السنوات المذكورة 2%، وقد سمح نظام الكوتا في الانتخابات النيابية بضمان 6 من أصل 110 مقاعد، وهو ما رفع نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب لعام 2003 إلى 5.5%، ونجحت أول امرأة أردنية على أساس الكوتا بحصولها على 10.4% من مجموع المقترعين في دائرتها الانتخابية الأولى بمحافظة الزرقاء، بينما حصلت آخر امرأة نجحت على أساس الكوتا على 5.3% من مجموع المقترعين في دائرتها الانتخابية الأولى بمحافظة الطفيلة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية على النحو التالي:

*** البناء الاجتماعي الأردني بناء تقليدي يتسم بهيمنة السلطة الأبوية بمساندة من المؤسسات الاجتماعية الأسرية والدينية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي.** فعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على المكونات الاجتماعية التقليدية (كالأسرة والقبيلة) وظائفها ، إلا أنها ما تزال تلعب دورًا مركزيًّا في حسم كثير من مظاهر المشاركة السياسية لصالح الرجال، وتهميش دور النساء؛ حيث تفتقر النساء إلى الدعم المالي والمعنوي في حملاتهن الانتخابية، وعدم توفير دعم من القيادات السياسية غير الرسمية، بالإضافة إلى محدودية حركتهن داخل المجتمع.

*** الثقافة الأردنية السائدة ثقافة تقليدية ومحافظة، وتعتمد على منظومة قيم وعادات وتقاليد ترسم صورة نمطية للمرأة عن طريق التنشئة الاجتماعية،** كما تحدد المعتقدات الثقافية ما هو مناسب وما هو غير مناسب لأدوار الرجال والنساء، فالمناسب للنساء وفق هذا التصور يتمثل في رعايتهن لأطفالهن وأزواجهن وأسرهن، وبالنسبة للرجال فإن المناسب هو توليهم للمناصب والمراكز السياسية والتشريعية، بالإضافة إلى ذلك تتضمن الثقافة الأردنية نظرة سلبية نحو عمل المرأة في السياسة.

* **عدم نضوج واستقرار تجربة المشاركة السياسية للمرأة في الأردن بشكل عام، وافتقار المرأة إلى خبرات العمل السياسي بشكل خاص،** نتيجة استبعادها لعقود طويلة من المشاركة السياسية في البلاد.

* **ضعف مؤسسات المجتمع المدني،** وهو ما يؤثر على دورها في تفعيل وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين ذكورًا وإناثًا كوحدات حديثة يمكن أن تكون وحدات بديلة للوحدات التقليدية.

* **ضعف الوعي السياسي لأفراد المجتمع الأردني بشكل عام، والمرأة بشكل خاص** حول أهمية مشاركتها السياسية.

* **تبعية المرأة الاقتصادية للرجل بسبب تدني مشاركتها في النشاط الاقتصادي،** وملكية الرجل للموارد والمصادر في المجتمع.

* **بطء التغير الاجتماعي في منظومة القيم، والعادات والتقاليد (الثقافة)** وبخاصة المتعلقة بأدوار المرأة في العمل السياسي.

الخاتمة:

وفي الختام، فإن ما يقدمه اتحاد المرأة الأردني من مطالب ومقترحات وبرامج وأنشطة ومشاريع أصبحت تسهم واقعيًا في خدمة التوجه الذي يهدف إلى أن تكون قضايا المرأة وعملية النهوض بها جزءًا لا يتجزأ من القضايا الوطنية، وتتكامل معها من أجل الهدف الأسمى المتمثل في بناء الأردن وتطوره، إلا أنه هناك الكثير من المعوقات على الرغم من التغييرات التي طرأت على وظائف الوحدات التقليدية (كالأسرة والقبيلة)، إلا أنها ما تزال تلعب دورًا مركزيًا في حسم كثير من مظاهر المشاركة السياسية لصالح الرجال، وتهميش دور النساء؛ حيث تفتقر النساء إلى الدعم المالي والمعنوي في حملاتهن الانتخابية، وعدم توفير دعم من القيادات السياسية غير الرسمية، بالإضافة إلى محدودية حركتها داخل المجتمع؛ لأن الثقافة الأردنية السائدة ثقافة تقليدية ومحافظة، وتعتمد على منظومة قيم وعادات وتقاليد ترسم صورة نمطية للمرأة عن طريق التنشئة الاجتماعية، كما تحدد المعتقدات الثقافية ما هو مناسب وما هو غير مناسب لأدوار الرجال والنساء، فالمناسب للنساء وفق هذا التصور يتمثل في اهتمامهن ورعايتهن لأطفالهن وأزواجهن وأسرهن، وبالنسبة للرجال فإن المناسب هو توليهم للمناصب والمراكز السياسية والتشريعية، بالإضافة إلى ذلك تتضمن الثقافة الأردنية نظرة سلبية نحو عمل المرأة في السياسة، وعدم استقرار

ونضوج المشاركة السياسية في المجتمع الأردني بشكل عام، وافتقار المرأة إلى الخبرة في العمل السياسي بشكل خاص نتيجة استبعادها لعقود طويلة من المشاركة السياسية في البلاد، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يؤثر على دورها في تفعيل وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين ذكورًا وإناثًا كوحدات حديثة يمكن أن تكون بديلًا للوحدات التقليدية، وضعف الوعي السياسي لأفراد المجتمع الأردني بشكل عام، والمرأة بشكل خاص حول أهمية مشاركتها السياسية، وتبعيتها الاقتصادية للرجل بسبب تدني مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وملكية الرجل للموارد والمصادر النادرة في المجتمع.

النتائج:

1. إن الحركة النسوية الأردنية واتحاد المرأة الأردني وإن كانا قد واجها الكثير من المعوقات في سبيل قضية التمكين السياسي للمرأة الأردنية ، إلا أن الحركة النسوية واتحاد المرأة الأردنية قد تمكنا من تحقيق الكثير من النجاحات والمكاسب على عدة على صعيد حقوق المرأة في التشريعات الأردنية (الحقوق الدستورية- حقوق المرأة في قانون العمل- حقوق المرأة في الضمان الاجتماعي- حقوق الجنسية- حقوق المرأة في القانون الانتخابي) .
2. تمكنت الحركة النسوية واتحاد المرأة الأردنية من تحقيق الكثير من النجاحات والمكاسب على صعيد المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: (حقوق المرأة في تقلد المناسب- التمثيل في السلطة التشريعية - في السلطة القضائية- في القوات المسلحة- المشاركة في النقابات العمالية).
3. واجهت سياسات تمكين المرأة الأردنية مجموعة من المعوقات أدت إلى عرقلة جهود الاتحاد منذ بداية تأسيسه، وقد حاول الاتحاد التغلب عليها، وذلك على صعيد التمكين الاقتصادي والثقافي والإعلامي والسياسي للمرأة، والبحث العلمي والدراسات، والعلاقات الخارجية والداخلية. وكان من أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية أن البناء الاجتماعي الأردني بناء تقليدي يتسم بهيمنة السلطة الأبوية بمساندة من المؤسسات الاجتماعية الأسرية والدينية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي
4. قام اتحاد المرأة الأردني بتقديم مجموعة من البرامج والأنشطة والمشاريع أصبحت تسهم واقعيًا في خدمة التوجه الذي يهدف إلى أن تكون قضايا المرأة وعملية النهوض بها جزءًا لا يتجزأ من القضايا الوطنية، وتتكامل معها من أجل الهدف الأسمى المتمثل في بناء الأردن وتطوره.

التوصيات:

وبناءً على ما ذكرته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة في الأردن ما تزال متدنية، ولا تلبي تطلعات الحركة النسوية. ووفقًا للمفوضية تعتبر المشاركة السياسية للنساء، ورفع أصواتهن واحدة من أهم أولويات الحركات النسائية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. وأن هناك ثمة حاجة إلى مجموعة من الأدوات التي يمكن من خلالها الارتقاء بأوضاع المرأة سياسيًّا . لذ توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة توافر إرادة سياسية لتوفير فرص عادلة للمرأة في المجالين السياسي والاجتماعي، ووضع قضية تمكين المرأة على الأجندة السياسية للحكومة والمعارضة على حد سواء.
- ينبغي على الأحزاب السياسية أن تعطي النساء فرصًا مكافئة لفرص الرجال في تولي المواقع والمناصب السياسية في الأحزاب، وعلى مختلف الأصعدة الأخرى.
- ينبغي تقديم الدعم الاقتصادي للنساء لتمكينهن من الترشح للانتخابات.
- ضرورة تنفيذ برامج توعية وتثقيف للنساء في مجال الحقوق السياسية، بالإضافة إلى بناء قدرات النساء المشاركات في هذا المجال.
- ينبغي أن تلعب وسائل الإعلام دورًا إيجابيًّا في دعم وإبراز قيادة المرأة بشكل عام، وجهود الحركة النسائية ومنظمات المجتمع المدني بشكل خاص.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

إسراء عمران أحمد، التمكين السياسي للمرأة: دراسة الحالة المصرية منذ التغيير السياسي عام 2011، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021،

أماني صالح، الأبعاد المعرفية لنسوية إسلامية، النسوية والمنظور الإسلامي: آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح، القاهرة، مؤسسة المرأة والذاكرة، 2013.

أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2012،

رويدا المعايطة وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2010،

ريا حفار الحسن، لمياء المبيض بساط، التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية، جمهورية مصر العربية، 22- 24 مارس 2010،

سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة: أحمد الشيمي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2002،

السيد حنفي عوض، الحركات النسائية العمالية وتحديات سوق العمل ودراسات في علم الاجتماع النسوي، 2001،

عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكونية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007،

كهينة جربال، التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر، تونس والمغرب)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2015،

محمد سيد أحمد اليمني، الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية، دراسة تحليلية لأفكار بعض رموز الطبقة الوسطى، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2005،

المراجع الأجنبية:

Dijk ،OP. Cit ، Vincent. Andrew, Modern Political Ideologies, Oxford ، Wiley Bookwell, 2010.

Jamal Al Shalabi et Tareq Al-Assad ،Political participation of Jordanian Women, Open edition journals

المواقع الالكترونية:

https://journals.openedition.org/ema/3033

https://women.jo/~women/sites/default/files/SystemAssets/fd708afd-3eac-40a5-a9db-494e8409711d.pdf

http://www.arabwomenorg.org/Content/surveystudies/EcoJordan.pdf

https://extranet.who.int/countryplanningcycles/sites/default/files/planningcycle_repository/jordan/national_strategy_for_jordanian_women_2012-2015_1.pdf

https://women.jo/ar/node/4056

https://democraticac.de/?p=1753

https://www.ammonnews.net/index.php?page=article&id=48873

http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/2-5-8.pdf

https://www.oudnad.net/spip.php?article860

http://www.lahaonine.com/articles/view/51547.htm

http://musawasyr.org/?p=10227

http://www.maatpeace.org/arabic/details 1/12/2013. https:// assabeel.net/424054